



联合国  
粮食及  
农 业 组 织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
اللأنية والزراعة  
للأمم المتحدة

A

# لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

الدورة الثامنة بعد المائة

روما، 11-12 مارس/آذار 2019

**إصلاح هيئة الحور الدولية - اقتراح تعديل الاتفاقية الخاصة بإدراج هيئة الحور الدولية ضمن نطاق منظمة الأغذية والزراعة**

## أولاً - مقدمة

1- أدرج هذا البند على جدول الأعمال المؤقت للجنة الشؤون الدستورية والقانونية ("اللجنة") وفقاً للفقرة 7(ب) من المادة 34 من اللائحة العامة للمنظمة، حيث تقوم اللجنة بالنظر في بنود محددة أحيلت إليها، والتي قد تنشأ عن: "صياغة المعاهدات والاتفاقيات متعددة الأطراف التي تعقد طبقاً للمادة 14 من الدستور، وإقرارها، وتنفيذها، وتفسيرها".

2- بموجب المادة 12 من الاتفاقية الخاصة باقتراح تعديل الاتفاقية الخاصة بإدراج هيئة الحور الدولية ضمن نطاق منظمة الأغذية والزراعة ("الاتفاقية")، يجوز لهيئة الحور الدولية ("الميئه") أن تعديل الاتفاقية بأغلبية ثلثي أعضاء الميئه. وتدخل التعديلات حيز التنفيذ بمعرفة مؤتمر المنظمة، اعتباراً من تاريخ هذه الموافقة. وتدخل التعديلات المنطبية على التزامات جديدة حيز التنفيذ في ما خص كل من الأعضاء فقط عند قبول العضو المعنى بتلك التعديلات. وقد سبق تعديل الاتفاقية في الماضي، في عام 1967 و 1977 تباعاً.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الدورة الرابعة عشرة لمقرن منظمة الأغذية والزراعة (1967) والدورة التاسعة عشرة للمؤتمر (1977).



CCLM 108

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

[www.fao.org](http://www.fao.org)

## ثانياً - معلومات أساسية

-3 اعتُبرت زراعة أشجار الحور أولوية على صعيد المساعدة في إعادة بناء الاقتصادات المدمرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ما أدى إلى إنشاء هيئة الحور الدولية في عام 1947. وقد أنشئت الهيئة أساساً من جانب ستة بلدان أوروبية (بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة). وبعد إدراج الهيئة ضمن نطاق المنظمة كجهاز منشأً بموجب المادة 14 من الدستور في عام 1959، من خلال اتفاقية الهيئة، ارتفع عدد أعضائها على نحو مطرد، خاصة بين السنتينيات والستينيات من القرن الماضي. وحالياً، تضم عضوية الهيئة 38 بلداً من خمس قارات، ينتمي أكثر من نصفها إلى عداد النظم الاقتصادية النامية (20 بلداً). ولم ينضم أي أعضاء جدد إلى الهيئة منذ عام 2000.

-4 وتكسي مخرجات الهيئة وإنجازاتها أهمية أساسية لولاية المنظمة، وهي تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وبخاصة المدف الاستراتيجي 2 (جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة)، والمدف الاستراتيجي 3 (الحد من الفقر في الريف) والمدف الاستراتيجي 4 (تمكين نظم زراعة وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة). وتعد الهيئة المنتدى الدولي الوحيد الذي يجمع القائمين على إدارة أشجار الحور والصفصاف ومستخدميها والباحثين فيها، لتسهيل تبادل الأفكار ومناقشة المواضيع التي تهم الدول الأعضاء.

## ثالثاً - عملية إصلاح هيئة الحور الدولية

-5 تم تدارس إمكانية إجراء إصلاح مؤسسي لهيئة الحور الدولية في سبتمبر/أيلول 2012 من قبل لجنة الغابات لدى منظمة الأغذية والزراعة التي أخذت علمًا بعملية الإصلاح المقترحة، وطلبت من المنظمة توفير معلومات إضافية بما في ذلك خلال الدورة التالية للهيئة.<sup>2</sup>

-6 وأوصت الدورة السادسة والأربعون للجنة التنفيذية التابعة للهيئة، التي عُقدت من 29 أكتوبر/تشرين الأول إلى 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 في دهراون، الهند، باتخاذ تدابير لاستعراض إجراءاتها المؤسسية والإدارية والإجراءات المتصلة بالإبلاغ. وأولى الاعتبار إلى توسيع النطاق المواضعي للهيئة بحيث يشمل، إلى جانب أشجار الحور والصفصاف، أصنافاً وأنواعاً أخرى ذات أهمية اجتماعية واقتصادية وبيئية من أجل تعزيز اهتمام البلدان الأعضاء في المنظمة بالهيئة، وجذب المزيد من خيارات التمويل من خلال توسيع نطاق العضوية.<sup>3</sup>

-7 واستندت الخيارات المقدمة للإصلاح المقترح للهيئة إلى تقريرين منفذين بطلب من أمانة الهيئة (في سبتمبر/أيلول 2012 ويناير/كانون الثاني 2014)<sup>4</sup>; وتقارير الدورة الرابعة والعشرين للهيئة والدورتين السادسة والأربعين

<sup>2</sup> تقرير الدورة الخامسة والعشرين للجنة الغابات، روما، إيطاليا، 24-28 سبتمبر/أيلول 2012، الفقرة 70 من الوثيقة COFO 2012/REP.

<sup>3</sup> تقرير الدورة الرابعة والعشرين للهيئة والدورة السادسة والأربعين للجنتها التنفيذية، دهراون، الهند، 29 أكتوبر/تشرين الأول - 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، الوثيقة FO:IPC/12/REP، منظمة الأغذية والزراعة، روما، يناير/كانون الثاني 2013.

<sup>4</sup> Carle, J. *Options for International Poplar Commission Reform. Concept note*, September 2012; M.A. Mekouar, *Reform of the International Poplar Commission: legal and institutional considerations. Consultancy report*, April 2014

والسبعة والأربعين للجتها التنفيذية (يناير/كانون الثاني 2013 ويوليو/تموز 2014)<sup>5</sup>، ووثيقتين استراتيجيين من إعداد أمانة الهيئة (يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول 2013)<sup>6</sup>؛ فضلاً عن المشاورات الموسعة ضمن اللجنة التنفيذية للهيئة وفريق المهام المعنى بإصلاح الهيئة.

8- وفي يونيو/حزيران 2014، أبلغت لجنة الغابات لدى المنظمة عن التقدم المحرز في عملية إصلاح الهيئة. وقد أخذت علمًا بعملية الإصلاح؛ كما أنها:

- دعت البلدان إلى تعزيز قطاعاتها المتصلة بالزراعة والغابات عبر النظر في إمكانية الانضمام إلى الهيئة؛
- ودعت البلدان الأعضاء في الهيئة إلى تعزيز هيئاتها الوطنية لأشجار الحور تماشياً مع الإصلاح المقترن للهيئة؛
- وشجّعت اللجنة التنفيذية للهيئة على مواصلة عملية إصلاح الهيئة؛
- وشجّعت الهيئة على ضم المزيد من الأعضاء وتوسيع نطاقها لتشمل أنواعاً مماثلة في أقاليم مختلفة، وضم أقاليم مدارية وشبه مدارية؛
- وأوصت ببراعة الشبكات والمبادرات القائمة المعنية بأنواع أشجار الغابات، إلى جانب نوابتها ونتائجها لتطوير أوجه التآزر مع تلك الشبكات والمبادرات.<sup>7</sup>

9- ونوقشت الإصلاحات المقترحة خلال الدورة السابعة والأربعين للجنة التنفيذية للهيئة في فانكوفر، كندا في 20 يوليو/تموز<sup>8</sup> 2014 وتم الاتفاق على قيام اللجنة التنفيذية بصياغة اقتراح لتعديل اتفاقية الهيئة ("اقتراح التعديل لعام 2014").

10- ونظرت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في اقتراح التعديل لعام 2014 خلال دورتها المائة<sup>9</sup> في عام 2015، التي عقدت قبل الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنفيذية، والدورة الخامسة والعشررين لجنة الحور الدولية التي كان من المتوقع اعتماد التعديلات خلالها. إلا أن الهيئة لم تعتمد اقتراح التعديل لعام 2014 لعدم تأمين غالبية ثلثي الأعضاء (أي 26 صوتاً مؤيداً).<sup>10</sup> وقد أبلغت لجنة الغابات خلال دورتها الرابعة والعشرين بالتقدم المحرز بشأن إصلاح هيئة الحور الدولية. وقد أعادت التأكيد على دعمها لإصلاح الهيئة، مشيرةً إلى عدم وجود التزامات جديدة متربة على أعضاء الهيئة، أو

<sup>5</sup> هيئة الحور الدولية، تقرير الدورة الرابعة والعشرين للهيئة والدورة السادسة والأربعين للجتها التنفيذية، ديهاردون، الهند، 29 أكتوبر/تشرين الأول - 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، يناير/كانون الثاني 2013؛ هيئة الحور الدولية، تقرير الدورة السابعة والأربعين لجنة الحور الدولية، فانكوفر، كندا، 20 يوليو/تموز 2014.

IPC Secretariat, *How to pursue and achieve the reform objectives of the International Poplar Commission (IPC)? A strategy paper*, July 2013; IPC Secretariat, *Options for an expansion of the thematic scope of the International Poplar Commission (IPC). A discussion paper*, October 2013

<sup>7</sup> تقرير الدورة الثانية والعشرين للجنة الغابات، روما، إيطاليا، 23-27 يونيو/حزيران 2014، الفقرة 84 من الوثيقة COFO 2014/REP.

<sup>8</sup> هيئة الحور الدولية، تقرير الدورة السابعة والأربعين للجنة التنفيذية لجنة الحور الدولية، فانكوفر، كندا، 20 يوليو/تموز 2014، الفقرات 35-49.

<sup>9</sup> الوثيقة CL 151/2 - تقرير الدورة المائة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية.

<sup>10</sup> هيئة الحور الدولية، تقرير الدورة الخامسة والعشرين للهيئة والدورة الثامنة والأربعين للجتها التوجيهية، برلين، ألمانيا، 12-16 سبتمبر/أيلول 2016، الفقرتان 41 و42.

تكليف إضافية متربة على البرنامج العادي للمنظمة. وشجعت أعضاء الهيئة على المساهمة بشكل فاعل في عملية إصلاح الهيئة.<sup>11</sup>

-11 وفي 19 يوليو/تموز 2018، عقدت دورة خاصة للهيئة من أجل اعتماد اقتراح التعديل لعام 2014؛ ولكن لم يجر التصويت لأن الأعضاء طلبوا تأجيل عملية التصويت إفساحاً في المجال أمام عقد مشاورات. وطلبوا أيضاً إلى الأمانة توفير إجراءات ومنصة للمشاورات، ووافقوا على إمكانية إجراء التصويت ما بعد المشاورات في مقر أمانة الهيئة.<sup>12</sup> وأفضت المشاورات إلى إضافة تعديل واحد إلى اقتراح التعديل لعام 2014.

#### رابعاً-التعديلات المقترحة على اتفاقية الهيئة

-12 أما التعديلات المقترحة التي ترد في الملحق بهذه الوثيقة فهي كالتالي:

- توسيع نطاق الاتفاقية بحيث لا تشمل فقط أشجار الحور بل أيضاً أصنافاً أخرى من الأشجار التي تتسم بنمط نمو مشابه للحور وباستخدامها في المناطق المدارية وشبه المدارية. وينعكس هذا في العنوان المنفتح للاتفاقية فضلاً عن أحكام أخرى ذات صلة بالاتفاقية نفسها، بما يشمل المواد 1 و3 و4؛
- وتنقيح الفقرة باء من المادة 3 بما يعكس التركيز على تطبيق العلوم وممارسة الإدارة؛
- وإضافة فقرة جديدة في نهاية المادة 2 تنص على إمكانية حضور الدول غير الأعضاء في الهيئة دورات هذه الأخيرة بصفة مراقب، تماشياً مع الممارسات المعمول بها؛
- وإلغاء اللجنة العامة التي لحظتها الفقرة 5 من المادة 6 إذ تبين أنها لم تكن ذات نفع خلال العديد من الدورات؛
- وإدخال فقرة جديدة تحت المادة 6 بشأن تعزيز تنفيذ قرارات الهيئة وتوصياتها على المستوى الوطني تشجيعاً لتطبيق اللامركزية؛
- والنص على إمكانية تلقى الهيئة التبرعات، في فقرة جديدة ضمن المادة 10، شأنها شأن الكثير من الأجهزة المنشأة بموجب المادة الرابعة عشرة؛
- واستبدال عبارات "chairmen" و"chairperson" بعبارات "chairpersons" و"chairperson" ، في الإشارة إلى "الرئيس" و"الرؤساء" ، لمراعاة الحياد اللغوي بين الجنسين في المواد 6 و7 و9 و15 من الاتفاقية.

-13 ويوجب المادة 12 من اتفاقية الهيئة، تصبح التعديلات المنظوية على التزامات جديدة نافذة<sup>11</sup> بالنسبة إلى كل عضو من الأعضاء فقط عقب قبول العضو المعنى بتلك التعديلات. ووضعت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية خلال دورتها الخامسة والثلاثين المنعقدة في أكتوبر/تشرين الأول 1977، المعايير التالية لتحديد ما إذا كانت التعديلات على الاتفاقيات التي تنشئ الأجهزة الدستورية بموجب المادة الرابعة عشرة من دستور المنظمة، تتطوّي على التزاماتها الجديدة "إذا كان من نتيجة التعديلات أن ظلّ العبء الشامل الذي تتحمّله الأطراف المتعاقدة في تنفيذ التزاماتها الحالية كما هو في جوهره، فإن التعديلات حينئذ لا تتطوّي على التزامات جديدة. أما إذا اختلف العبء بطريقة تجعل المهام التي يتم أداءها تختلف في جوهرها عن تلك الالتزامات الحالية فإنه يمكن القول بأن التعديلات التي أحدثت هذا التغيير تتطوّي على التزامات جديدة. ولا يمكن اعتبار أي تمديد للالتزامات الحالية على أنه في حد ذاته

<sup>11</sup> تقرير الدورة الرابعة والعشرين للجنة الغابات، روما، إيطاليا، 16-20 يوليو/تموز 2018، البندان (ب) و(ج) من الفقرة 28 في الوثيقة COFO 2018/REP

<sup>12</sup> تقرير الدورة الخاصة لممثلي الحور الدولية في يوليو/تموز 2018، روما، إيطاليا.

بمثابة التزام جديد. ييد أن هناك حالات يرقى فيها هذا التمديد إلى مرتبة الالتزام الجديد – وذلك، على سبيل المثال، عندما يكون له آثار مالية كبيرة على الأطراف المتعاقدة أو عندما يكون العباء الناشئ غير مناسب مع العباء الحالي الذي تحمله الأطراف المتعاقدة".<sup>13</sup>

- 14- وعند استعراض التعديلات المقترحة، أعربت اللجنة التنفيذية للهيئة في دورتها المعقودة في يوليو/تموز 2014، عن رأي مفاده أن التعديلات الجديدة لا تنطوي على التزامات جديدة لأنها لا تزيد من عباء الالتزامات القائمة على كاهل الأعضاء (أي أنها قد بقيت على حالها أساساً). وعلى وجه الخصوص، لم تترتب أي التزامات مالية أو قانونية أو إدارية جديدة، غير تلك الناشئة عن تنفيذ الالتزامات القائمة. وتتسق طريقة التقييم هذه للجنة التنفيذية تماماً مع الممارسات الآتية لأعضاء المنظمة ولللجنة الشؤون الدستورية والقانونية، في ما يتعلق بتقييم ما إذا كانت التعديلات المدخلة على المعاهدات تنطوي على التزامات جديدة. وقد أعيد التأكيد على الموقف من هذه المسألة، وفق ما ذكر أعلاه، في يوليو/تموز 2018.<sup>14</sup>

- 15- وبعد فترة من المشاورات دامت شهراً، عقدت الهيئة دوراً خاصة للتصويت على التعديلات المقترحة في 6 فبراير/شباط 2019. وفي ختام التصويت، أعرب 26 عضواً عن تأييدهم للتعديلات فيما اعتبر عضو واحد عليها وأحجم عضو آخر عن التصويت. وفي أعقاب ذلك تم اعتماد التعديلات المقترحة على اتفاقية الهيئة.<sup>15</sup> وتنص الفقرة 3 من المادة 12 من اتفاقية الهيئة على التالي "تصبح التعديلات نافذة فقط مع موافقة المؤتمر والمنظمة عليها، واعتباراً من تاريخ تلك الموافقة".

#### **خامسًا- الإجراءات التي يقترح اتخاذها من جانب اللجنة**

- 16- إن اللجنة مدعوة إلى:

- استعراض التعديلات المقترحة على اتفاقية الهيئة بصيغتها التي أيدتها الهيئة في دورتها الخاصة (روما، 6 فبراير/شباط 2019) في ضوء النصوص الأساسية للمنظمة ولا سيما لتقديم آرائها بشأن ما إذا كان أي من التعديلات المقترحة ينطوي على التزامات جديدة بالنسبة إلى العضو المعين في الهيئة؛
- وتقديم مشروع قرار المؤتمر، الوارد في الملحق بهذه الوثيقة، إلى المجلس لتدارسه ومن ثم إحالته إلى مؤتمر المنظمة بالتماشي مع الفقرة 3 من المادة 12 لاتفاقية.

<sup>13</sup> تقرير الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الشؤون الدستورية والقانونية، 10-14 أكتوبر/تشرين الأول 1977، الفقرة 46.

<sup>14</sup> تقرير الدورة الرابعة والعشرين للجنة الغابات، روما، إيطاليا، 23-27 يونيو/حزيران 2014، البند (ب) من الفقرة 28 في الوثيقة COFO 2014/REP.

<sup>15</sup> تقرير الدورة الخاصة لجنة الحور الدولية في فبراير/شباط 2019، روما، إيطاليا

الملحق

القرار .../...

<sup>16</sup>تعديلات الاتفاقية الخاصة بإدراج هيئة الحور الدولية ضمن نطاق منظمة الأغذية والزراعة

إن المؤتمر

إذ يسـتـذكر موافقة المؤتمر على الاتفاقية الخاصة بإدراج هيئة الحور الدولية ضمن نطاق منظمة الأغذية والزراعة ("الاتفاقية") بموجب المادة 14 من دستور منظمة الأغذية والزراعة في دورتها العاشرة التي عقدت في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 1959، والذي دخل حيز التنفيذ في 26 سبتمبر/أيلول 1961؛

وإذ يستذكر موافقة المؤتمر على التعديلات المقترحة من هيئة الحور الدولية خلال دورتها الخاصة الثانية المعقدة في أكتوبر/تشرين الأول 1967 والتعديلات المقترحة خلال دورتها الخاصة الثالثة في نوفمبر/تشرين الثاني 1977، التي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تلك الموافقة؛

وإذ يستذكر أيضًا أن الهيئة خلال دورتها الخاصة المعقدة في روما، إيطاليا بتاريخ 6 فبراير/شباط قد اعتمدت تعديلات مقترحة على الاتفاقية؛

ونظراً إلى أن الفقرة 3 من المادة 12 من الاتفاقية تستوجب موافقة المؤتمر على التعديلات لكي تدخل هذه الأخيرة حيز التنفيذ.

وبعد النظر في تقرير الدورة الحادية والستين بعد المائة للمجلس [مع الملاحظة بأن المجلس قد وجد أن التعديلات لا تنطوي على التزامات جديدة تترتب على أعضاء الهيئة [...] ]

يوافق على تعديلات الاتفاقية بالتماشي مع الفقرة 3 من المادة 12 كما يلي:

اتفاقية الخاصة بادراج هيئة الحوك الدولية ضمن نطاق منظمة الأغذية والزراعة

اتفاقية الهيئة الدولية المعنية بأشجار الحور والأشجار الأخرى السريعة النمو التي تساهم في استدامة الشعوب والبيئة

<sup>16</sup> يشار إلى النص المذوف باستخدام **الخط المشطّر**، ويشار إلى النص المدرج باستخدام الخط المائل وتحته خط

## المادة 1 - الحالة

تحضُّر هيئة الحور المُهيئة الدوليَّة المعنية بأشجار الحور والأشجار الأخرى السريعة النمو التي تساهم في استدامة الشعوب والبيئة ("المُهيئة") تكون والتي أدرجت في نطاق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ("المنظمة") والاتفاقية الحاليَّة التي تهدف إلى تحقيق ذلك المُدفَّل لأحكام المادة 14 من دستور المنظمة وأحكام هذه الاتفاقية.

## المادة 2 - العضوية

- 1 تكون الدول الأعضاء في المُهيئة، من الدول الأعضاء أو الأعضاء المُنسبة في المنظمة التي تقبل هذه الاتفاقية وفقاً لأحكام المادة 13 من هذه الاتفاقية.
- 2 يجوز للهيئة، بأغلبية ثلثي دولها الأعضاء، قبول عضوية الدول الأخرى التي تكون أعضاء في الأمم المتحدة وأي من وكالاتها المتخصصة أو في الوكالة الدوليَّة للطاقة الذريَّة، التي تقدم بطلب للعضوية وصك رسمي تعلن فيه قبولها لهذا الاتفاق بصيغته السارية وقت الانضمام.
- 3 يجوز للدول الأعضاء أو الأعضاء المُنسبة في المنظمة من ليس أعضاء في المُهيئة أن تمثل -بناء على طلب منها- كمراقبين في دورات المُهيئة. ويجوز للدول غير الأعضاء في المنظمة، من تكون أعضاء في الأمم المتحدة أو في أي من وكالاتها المتخصصة أو في الوكالة الدوليَّة للطاقة الذريَّة أن تمثل -بناء على طلب منها- ممثليها في دورات المُهيئة، ووفقاً للأحكام ذات الصلة بمنح صفة المراقب للدول التي أقرها مؤتمر المنظمة.

## المادة 3 - الوظائف

تضطلع المُهيئة بالوظائف التالية:

- (أ) دراسة الجوانب العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية لرعايات الحور والصفصاف الجوانب العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للحور وغيرها من أنواع الأشجار السريعة النمو، والخوض فيها. بالإضافة إلى عمل المُهيئة حول نوع شجرة الحور، يجوز لمجموعاتها الفرعية العمل على أنواع أخرى تؤمن استدامة الشعوب والبيئة. وتتمثل أولويات عمل المُهيئة في إنتاج الموارد الحرجية وحمايتها وصونها واستخدامها بجذف استدامة سبل العيش واستخدامات الأرضي والتنمية الريفية والبيئية. ويتضمن هذا العمل مسائل الأمان الغذائي وتغيير المناخ ويواليع الكربون وصون التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود بوجه التهديدات الأحيائية وغير الأحيائية، ومكافحة التصحر.
- (ب) وتعزيز تبادل المُؤكَّلات ممارسات الإِدارَة المستدامة والمعرفة والتكنولوجيا والمواد بناء على التوافق المتبادل بين المعنيين بالبحوث والتطوير، العاملين في البحث والمتخصصين؛
- (ج) وترتيب برامج بحوث مشتركة؛
- (د) وتحفيز تنظيم المؤتمرات المقترنة بجولات الدراسة؛
- (هـ) وتقديم التقارير والتوصيات إلى مؤتمر المنظمة من خلال المدير العام للمنظمة؛

(و) وتقسم توصيات إلى هيئات الحور الم هيئات الوطنية المعنية بأشجار الحور أو غيرها من الأجهزة الوطنية المنصوص عليها في المادة 9 من هذه الاتفاقية، من خلال المدير العام للمنظمة والحكومات المعنية.

#### **المادة 4 - إنشاء هيئات الحور الوطنية**

ينبغي لـ كل دولة متعاقدة أن تتخذ التدابير اللازمة بأقرب وقت ممكن وبأفضل قدراتها، إما لإنشاء هيئة حور وطنية معنية بأشجار الحور والأشجار الأخرى السريعة النمو، أو إذا تعدد ذلك، تعين جهاز وطني مناسب آخر. وينبغي أن تحيط وصفاً باختصاص ونطاق الهيئة الوطنية أو الجهاز الآخر وبأي تغيير يطرأ عليه، إلى المدير العام للمنظمة، الذي سيقوم بتعميم هذه المعلومات على الدول الأعضاء الأخرى في الهيئة. وتقوم كل دولة متعاقدة بإعلام المدير العام بطبعات هيئةها الوطنية أو الجهاز الآخر.

#### **المادة 5 - مقر الهيئة**

يكون مقر الهيئة في روما لدى المقر الرئيسي للمنظمة.

#### **المادة 6 - الدورات**

1- لكل دولة عضو في الهيئة أن تمثل في دورات الهيئة بمندوب واحد، ويجوز أن يرافقه مناوب، وخبراء ومستشارون. ويجوز للمناوبين، والخبراء والمستشارين أن يشاركوا في مداولات الهيئة بدون أن يكون لهم حق التصويت، فيما عدا المناوب المفوض بالشكل الواجب لجعل المندوب. ويكون لكل دولة عضو في الهيئة صوت واحد. وتُتخذ قرارات الهيئة بأغلبية الأصوات المدللي بها، إلا إذا نصت هذه الاتفاقية على غير ذلك. ويتألف النصاب من أغلبية مجموع الدول الأعضاء في الهيئة.

2- ويدعو المدير العام للمنظمة، بالتشاور مع رئيس اللجنة التنفيذية للهيئة، إلى عقد الدورة العادية للهيئة مرة واحدة كل أربع سنوات. ويجوز عقد دورات استثنائية للهيئة من قبل المدير العام للمنظمة وبالتشاور مع رئيس اللجنة التنفيذية، أو بطلب من الهيئة، أو بطلب من ثلث الدول الأعضاء في الهيئة على الأقل.

3- وتعقد دورات الهيئة في المكان الذي تحدده الهيئة داخل أراضي الدول الأعضاء فيها أو في مقرّها.

4- وفي بداية كل دورة، تنتخب الهيئة من بين المندوبيين رئيساً ونائبين للرئيس.

5- وينبغي أن يكون هناك لجنة عامة للدورة تتألف من رئيس الدورة ونائبيه ومن رئيس اللجنة التنفيذية ونائبيه. يتم إيلاء توصيات الهيئة الاعتبار الواجب من قبل الم هيئات الوطنية وغيرها من الأجهزة الوطنية المنصوص عليها في المادة 4 من هذه الاتفاقية.

#### **المادة 7 - اللجنة التنفيذية**

- 1 يكون للهيئة لجنة تنفيذية تتألف من 12 عضواً وأعضاء مختارين يصل عددهم إلى 5.
- 2 وتنتخب الهيئة اثني عشر عضواً لللجنة التنفيذية من بين الأفراد الذين ترشحهم الدول الأعضاء في الهيئة بناء على اقتراحات هيئاتهم الوطنية للحضور أو الأجهزة الوطنية الأخرى المنصوص عليها في المادة 4 من هذه الاتفاقية. ويتم تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية بصفتهم الشخصية لخبركم الخاصة، ويظلون في منصبهم لمدة أربع سنوات. ويجوز إعادة انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية.
- 3 ويجوز للجنة التنفيذية، من أجل ضمان تعاون المتخصصين الضروريين، أن تختار من واحد إلى خمسة أعضاء إضافيين بنفس الشروط المنصوص عليها في الفقرة 2 أعلاه. وتنتهي مدة عضوية الأعضاء الإضافيين مع انتهاء فترة عضوية الأعضاء المنتخبين.
- 4 وتعمل اللجنة التنفيذية، بين دورة وأخرى من دورات الهيئة، بالنيابة عن الهيئة بوصفها جهازها التنفيذي. وتقوم اللجنة التنفيذية بشكل خاص بتقديم المقتراحات إلى الهيئة فيما يتعلق بالتوجه العام للهيئة وبرنامج عملها، وبدراسة المسائل التقنية وتنفيذ البرنامج كما وافقت عليه الهيئة.
- 5 تنتخب اللجنة التنفيذية من بين أعضائها رئيساً ونائباً للرئيس.
- 6 يدعو المدير العام للمنظمة، بالتشاور مع الرئيس، إلى عقد دورات للجنة التنفيذية كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وتحتمع اللجنة عند انعقاد كل دورة عادية للهيئة. كما تجتمع مرة واحدة على الأقل بين دورتين عاديتين للهيئة. كما تجتمع مرة واحدة على الأقل بين دورتين عاديتين للهيئة.
- 7 تقدم اللجنة التنفيذية تقاريرها إلى الهيئة.

## **المادة 8 – الأمين**

يعين المدير العام للمنظمة أميناً الهيئة من بين كبار الموظفين في المنظمة، ويكون الأمين مسؤولاً أمام المدير العام. ويقوم أمين الهيئة بأداء واجباته بحسب ما يتطلب عمل الهيئة.

## **المادة 9 – الأجهزة الفرعية**

- 1 يجوز للهيئة، عند الضرورة، إنشاء هيئات فرعية ولجان وجماعات عمل، رهنًا بتوافر الأموال الالزامية في الباب ذي الصلة من الميزانية المعتمدة للمنظمة. ويدعو المدير العام إلى عقد دورات الهيئات الفرعية وللجان وجماعات العمل هذه، بالتشاور مع رؤساء هذه الأجهزة.
- 2 تكون العضوية في الأجهزة الفرعية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الهيئة، أو أنها تتكون من دول أعضاء مختارة من الهيئة، أو من أفراد يعينون بصفتهم الشخصية بالصورة التي تحددها الهيئة.

## المادة 10 – المصاريف

- 1 تتحمل الحكومات والمنظمات المعنية، مصاريفات مندوبي الدول الأعضاء في الهيئة والمناوين والمستشارين، عند حضورهم دورات الهيئة أو الأجهزة الفرعية، وكذلك مصاريفات المراقبين.
- 2 تتحمل الدول التي يحمل أعضاء اللجنة التنفيذية جنسياً، مصاريفاتهم عند حضورهم دورات اللجنة التنفيذية.
- 3 يتحمل الأفراد الذي يدعون بصفتهم الشخصية إلى حضور دورات الهيئة أو المشاركة في عملها أو في عمل أجهزتها الفرعية نفقاتهم، إلا عندما يتطلب منهم أداء مهام محددة نيابة عن الهيئة أو أجهزتها الفرعية.
- 4 تتحمل المنظمة مصاريفات الأمانة.
- 5 تتحمل الحكومة المضيفة المصاريف الإضافية المتعلقة بدورات الهيئة أو اللجنة التنفيذية عندما تعقد هذه الدورات في مكان غير مقر الهيئة. وتتحمل الحكومة المضيفة مصاريفات المنشورات المتعلقة بدورات الهيئة واللجنة التنفيذية والأجهزة الفرعية، المختلفة عن تقارير هذه الدورات.
- 6 يجوز للهيئة أن تقبل المساهمات الطوعية بشكل عام أو في ما يتعلق بمشاريع أو أنشطة محددة للهيئة. وتسدد هذه المساهمات في حساب أمانة تقوم المنظمة بإنشائه. ويكون قبول هذه المساهمات الطوعية وإدارة حساب الأمانة وفقاً للقواعد المالية للمنظمة.

## المادة 11 – اللائحة الداخلية

يجوز للهيئة اعتماد وتعديل لائحتها الداخلية، بأغلبية ثلثي أعضائها، بما يتفق مع اللائحة العامة للمنظمة. وتدخل اللائحة الداخلية للهيئة، وأي تعديل عليها، حيز التنفيذ بعد موافقة المدير العام للمنظمة، واعتباراً من تاريخ هذه الموافقة.

## المادة 12 – التعديلات

- 1 يجوز تعديل هذه الاتفاقية بأغلبية ثلثي أعضاء الهيئة.
- 2 يجوز لأية دولة عضو في الهيئة اقتراح تعديل هذه الاتفاقية، على أن ترسل المقترنات إلى المدير العام للمنظمة قبل بدء دورة الهيئة التي ستناقش فيها المقترنات بمائة وعشرين يوماً على الأقل. على المدير العام أن يبلغ فوراً جميع الدول الأعضاء في الهيئة بجميع التعديلات المقترنة.
- 3 تصبح التعديلات فعالة فقط بموافقة مؤتمر المنظمة وذلك اعتباراً من تاريخ هذه الموافقة. وعلى المدير العام للمنظمة أن يبلغ جميع الدول الأعضاء في الهيئة وبجميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في المنظمة والأمين العام للأمم المتحدة بتلك التعديلات.
- 4 لا تسري التعديلات التي تنطوي على التزامات جديدة للدول الأعضاء في الهيئة إلا على كل دولة عضو عقب موافقتها على التعديلات. وتودع صكوك قبول التعديلات التي تتضمن التزامات جديدة لدى المدير العام للمنظمة. ويقوم

المدير العام للمنظمة بإخطار جميع الدول الأعضاء في الهيئة وجميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في المنظمة والأمين العام للأمم المتحدة بذلك القبول. وتظل الحقوق والالتزامات الخاصة بأي من الدول الأعضاء في الهيئة الذين لم يقبلوا التعديلات التي تتطوّي على التزامات جديدة خاضعة لأحكام هذه الاتفاقية التي كانت سارية قبل التعديل.

### **المادة 13 – قبول الاتفاقية**

- 1 يتم قبول هذه الاتفاقية من جانب أية دولة عضو أو عضو منتسب في المنظمة بإيداع وثيقة قبولها لدى المدير العام للمنظمة، ويصبح هذا القبول نافذاً عند تلقي المدير العام مثل هذه الوثيقة.
- 2 ويصبح قبول هذه الاتفاقية من جانب الدول غير الأعضاء في المنظمة نافذاً من تاريخ موافقة الهيئة على طلب العضوية طبقاً لنص المادة 2 من هذه الاتفاقية.
- 3 وبلغ المدير العام للمنظمة جميع الدول الأعضاء وجميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في المنظمة والأمين العام للأمم المتحدة بجميع حالات القبول التي أصبحت نافذة.
- 4 ويجوز قبول هذه الاتفاقية مع إبداء تحفظات، على ألا يؤخذ بهذه التحفظات إلا بإجماع الدول الأعضاء في الهيئة عليها. وعلى المدير العام للمنظمة إبلاغ جميع الدول الأعضاء في الهيئة على الفور بأي تحفظات. وكل عضو من أعضاء الهيئة لا يرد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإبلاغ يعتبر قابلاً لهذه التحفظات.

### **المادة 14 – التطبيق الإقليمي**

على الدول الأعضاء في الهيئة أن تعلن بوضوح، عند قبول هذه الاتفاقية، الأراضي المشمولة باشتراكها في الاتفاقية. وفي غياب مثل هذا الإعلان يعتبر الاشتراك شاملـاً لـكـاملـاً الأراضـيـ الـتيـ تـكـونـ الدـولـةـ العـضـوـ مـسـؤـولـةـ عـنـ عـلـاقـاتـهـ الدـولـيـةـ. ويـجـوزـ تعـديـلـ نـطـاقـ التـطـيـقـ الإـقـلـيمـيـ بـإـعـلـانـ لـاحـقـ رـهـنـاـ بـأـحـكـامـ الفـرـقـةـ 2ـ مـنـ المـادـةـ 16ـ.

### **المادة 15 – تفسير الاتفاقية وتسوية المنازعات**

إذا تذرع على الهيئة تسوية أي نزاع بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، يحال النزاع إلى لجنة تتألف من عضو يعينه كل طرف من أطراف النزاع، ومن رئيس مستقل يختاره أعضاء هذه اللجنة. وتشكل توصيات هذه اللجنة، وإن كانت غير ملزمة بطبيعتها، أساساً لإعادة نظر الأطراف المعنية في الموضوع الذي أثار الخلاف. وإذا تذرع تسوية النزاع بهذه الطريقة، يحال إلى محكمة العدل الدولية طبقاً للنظام الأساسي لهذه المحكمة، ما لم تتفق أطراف النزاع على طريقة أخرى لتسويته.

### **المادة 16 – الانسحاب**

- 1 يجوز لأية دولة عضو في الهيئة أن تعطي إشعاراً بانسحابها من الهيئة في أي وقت بعد انقضاء سنة واحدة من تاريخ قبولها لهذه الاتفاقية. ويصبح هذا الإشعار نافذاً بعد ستة أشهر من تاريخ تسلمه من قبل المدير العام للمنظمة،

الذي يقوم بإبلاغ جميع الدول الأعضاء في الهيئة والدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في المنظمة والأمين العام للأمم المتحدة باستلام هذا الإشعار.

-2 على الدولة العضو في الهيئة التي تكون مسؤولة عن العلاقات الدولية لأكثر من إقليم أن تحدد عند الإشعار بانسحابها من الاتفاقية، الإقليم أو الأقاليم التي يسري عليها الانسحاب. وفي غياب مثل هذا التحديد، يعتبر الانسحاب منطبقاً على كل الأقاليم التي تكون هذه الدولة العضو مسؤولة عن علاقتها الدولية. ويجوز لدولة عضو في الهيئة أن تقدم إشعاراً بالانسحاب بالنسبة لإقليم أو أكثر من الأقاليم التي تكون مسؤولة عن علاقتها الدولية. وتعتبر أية دولة من الدول الأعضاء في الهيئة تقدم إشعاراً بانسحابها من المنظمة، كأنها في نفس الوقت، قدمت إخطاراً بانسحابها من الهيئة، ويسري هذا الانسحاب على جميع الأقاليم التي تكون الدولة العضو مسؤولة عن علاقتها الدولية، باستثناء الأعضاء المنتسبين.

#### **المادة 17 – انقضاء الاتفاقية**

تنقضي هذه الاتفاقية إذا انخفض عدد الدول الأعضاء في الهيئة إلى أقل من ستة، ما لم يقرر الأعضاء الباقيون بالإجماع وموافقة مؤتمر المنظمة، على خلاف ذلك. وعلى المدير العام للمنظمة إبلاغ جميع الدول الأعضاء في الهيئة، وجميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في المنظمة والأمين العام للأمم المتحدة بانقضاء الاتفاقية.

#### **المادة 18 – بدء نفاذ الاتفاقية**

-1 يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بمجرد أن يصبح اثنا عشر عضواً في الهيئة أو أعضاء منتسبي من بين أعضاء المنظمة أطرافاً فيها، وذلك بإيداع وثائق القبول طبقاً لنص الفقرة 1 من المادة 13 من هذه الاتفاقية.

-2 وفي ما يتعلق بالدول التي هي أعضاء بالفعل في الهيئة والتي تصبح أطرافاً في هذه الاتفاقية، فإن أحكام هذه الاتفاقية تحل محل أحكام النظام الأساسي لممثلي دول الحور الدولي الذي اعتمد في الدورة الثانية للهيئة التي عقدت من 20 إلى 28 أبريل/نيسان 1948 في إيطاليا.

#### **المادة 19 – اللغات ذات الحجية**

تكون النصوص الإنجليزية والفرنسية والإسبانية لهذا الاتفاقية متساوية في الحجية.